جامعة المنصورة
كلية الآداب

أثر الكساد العالمي الكبير على المملكة العربية السعودية

دراسة وثائقية فى ديون شركة الأسلحة البولونية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٤

إعـــداد
دكتور / خالد عيد الناغية
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب . جامعة بنها

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الخامس و الخمسون – أغسطس ٢٠١٤

أثر الكساد العالمي الكبير على المملكة العربية السعودية

دراسة وثائقية فى ديون شركة الأسلحة البولونية ١٩٢٩-١٩٣٤

د/ خالد عيد الناغية

ملخص البحث

واجهت المملكة العربية السعودية فى مراحلها الأولى من التأسيس تحديات ومصاعب كبيرة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩؛ إذ تأثرت موارد الدولة نتيجة انخفاض أعداد الحجاج وتدنى الحركة التجارية وانخفاض الرسوم الجمركية بدرجة كبيرة ، وبالتالى تعرضت المملكة إلى ضائقة مالية كبيرة كانت سبباً فى تأخر دفع الديون المستحقة عليها.

وحينئذ رأى الملك عبد العزيز لمواجهة هذه الأزمة ضرورة توحيد المملكة اقتصادياً ومالياً بعد أن نجح فى توحيدها جغرافياً، فأصدر أوامره بتنظيم الأمور المالية للبلاد، واستنباط مصادر إيرادات جديدة، وتخفيض النفقات الحكومية، وإعداد ميزانية موحدة ٠ وخصص حصة كبيرة من ميزانية الدولة بلغت حوالى ٢٥ % لسداد الديون المستحقة عليها، ومن بين تلك الديون ديون شركة الأسلحة البولونية .

ومن هنا تأتى أهمية دراسة موضوع " أثر الكساد العالمى الكبير على المملكة العربية السعودية " دراسة وثائقية فى ديون شركة الأسلحة البولونية ١٩٢٩ - ١٩٣٦ ، وتتناول الدراسة شراء المملكة الأسلحة من بولونيا، وتقسيط المبلغ على أقساط، وتأجيل دفع الأقساط وأخيراً تسوية الديون .

***كلمات مفتاحية** : المملكة العربية السعودية - الملك عبد العزيز – بولونيا - الديون – الأسلحة .*

Abstract

It faced the Kingdom of Saudi Arabia in the early stages of incorporation challenges and difficulties large due to the global economic crisis in 1929; it affected the state's resources as a result of low numbers of pilgrims and the low commercial traffic and lower tariffs significantly, and consequently Kingdom exposed to significant financial hardship was the cause of the delayed debts to pay.

And then he saw the King Abdul Aziz to address this crisis need to consolidate the Kingdom economically and financially after the successful consolidation geographically, he issued his orders regulation of the financial matters of the country, and the development of new sources of revenue, and the reduction of government expenditures, and prepare a unified budget 0 and devoted a large share of the state budget amounted to about 25% to repay debt owed to them, and between those debt Polish arms company debt .

Hence the importance of studying the theme of "the impact of the great global recession on Saudi Arabia," a documentary study in the debt of Polish arms firm 1929 1936, and the study addresses the purchase of UK arms of Bologna, and the installment amount in installments, and the postponement of payment of premiums and finally debt settlement.

Keywords : Saudi Arabia-crisis- King Abdul Aziz – debt – Bologna – arms .

المقدمة

شهد العالم فى خريف عام ١٩٢٩ أزمة اقتصادية طاحنة، عرفت فى التاريخ الاقتصادى العالمى بالكساد العالمى الكبير الذى حدث نتيجة للانهيار المالى الضخم فى بورصة الأوراق المالية فى نيويورك، وانعكست آثار تلك الأزمة على دول العالم كافة.

وكان من الطبيعي أن تتأثر بها المملكة العربية السعودية، حيث واجهت فى مراحلها الأولى من التأسيس تحديات ومصاعب كبيرة بسبب هذه الأزمة الاقتصادية؛ إذ تأثرت موارد الدولة نتيجة انخفاض أعداد الحجاج وتدنى الحركة التجارية وانخفاض الرسوم الجمركية بدرجة كبيرة ، وبالتالى تعرضت المملكة إلى ضائقة مالية كبيرة كانت سبباً فى تأخر دفع الديون المستحقة عليها.

وحينئذ رأى الملك عبد العزيز لمواجهة هذه الأزمة ضرورة توحيد المملكة اقتصادياً ومالياً بعد أن نجح فى توحيدها جغرافياً، فأصدر أوامره بتنظيم الأمور المالية للبلاد، واستنباط مصادر

إيـرادات جديـدة، وتخفـيض النفقـات الحكوميـة، وإعداد ميزانية موحدة ٠ وخصص حصة كبيرة من ميزانيـة الدولـة بلغت حوالى ٢٥% لسداد الديون المستحقة عليها، ومن بين تلك الديون ديون شركة الأسلحة البولونية .

ومـن هنـا تـأتى أهميـة دراسـة موضـوع " أثـر الكسـاد العـالمى الكبيـر علـى المملكـة العربيـة السعودية " دراسة وثائقية فى ديون شركة الأسلحة البولونية ١٩٢٩ . ١٩٣٦، وتتناول الدراسة شراء المملكة الأسلحة من بولونيا، وتقسيط المبلغ على أقساط، وتأجيل دفع الأقساط وأخيراً تسوية الديون .

• شراء المملكة الأسلحة من بولونيا :

بدأ الملك عبد العزيز آل سعود بعد توحيد الحجاز مع ما سبق مما وحده من مناطق البلاد فـى إعـادة تنظـيم قواتـه العسكرية بشكل مـنظم يواكب المستجدات المحيطة بـه، وكانت الخطوة المهمة فى نشأة جيش نظامى للمملكة العربية السعودية هى تأسيس مديرية الأمور العسكرية عام ١٣٤٨هـ / ١٩٢٩م، وعندما وصلت القوات النظامية إلى مستوى اقتضى أن تشكل بموجبه وكالة للدفاع، التى قامت بإعادة تشكيل وحدات الجيش إلى سلاح المشاة، وسلاح المدفعية، وسلاح الفرسان، وتنظيم تلك الوحدات على أساس كتائب وألوية[١].

وقد اهتم الملك عبد العزيز بعد تنظيم الجيش بتسليحه بمختلف أنواع الأسلحة والمعدات للدفاع عن البناء الكبير الذى وحده، وللحفاظ على أمن وسلامة البلاد، فقرر الاستفادة من مخترعات الحرب الحديثة بعد أن لاحظ الأثر الإيجابى للأسلحة الحديثة فى المعارك العسكرية ومساهمتها فى تحقيق النصر للجيش الذى يمتلكها فى وقت قصير وبأقل الخسائر، ومن هنا بدأت المملكة الاتصال بالدول الغربية لشراء الأسلحة الحديثة من مصانعها، حيث دخلت فى مباحثات مع كل من ألمانيا **وتشيكوسلوڤاكيا** والدانمرك لشراء أسلحة منها، كما تلقت المملكة عرضاً من شركة رينو الفرنسية لتزويدها بسيارات حاملة مدافع رشاشة وسيارات ذات ست عجلات قادرة على اجتياز الكثبان الرملية[٢].

وأرسلت الجمهورية البولونية بعثة دبلوماسية يقودها إدوارد ريزانسكى Edouard Reizinski [*]، وبصحبته يعقوب أفندى شينكفيتش Yacoub Effendi Chenkewicz . رئيس الجالية الإسلامية فى بولونيا . لزيارة المملكة، فقد كان رايزانسكى يحمل رسالة من رئيس الجمهورية البولونية إلى الملك عبد العزيز لإقامة علاقات دبلوماسية وعقد معاهدة تجارية بين البلدين[٣].

واستقبل الملك عبد العزيز عضوى البعثة البولونية فى مايو عام ١٩٣٠، وفى الكلمة التى ألقاها رئيس البعثة عند استقبال الملك له عبر عن تقدير جوزيف بيلدووسكى Joseph Pyldzusky رئيس الجمهورية البولونية وقائد الجيش والشعب البولونى للملك عبدالعزيز داعيا للتعاون بين البلدين فى كافة المجالات[٤].

ويبدو من تعيين الحكومة البولونية الدكتور يعقوب مفتى المسلمين فى بولونيا عضواً ثانياً فى البعثة بهدف إضفاء مزيد من الأهمية على البعثة البولونية، باعتباره شخصية إسلامية مرموقة فى بلاده، ويزور بلداً إسلامياً تهتم بشئون الإسلام والمسلمين ٠ إذ كانت الحكومة البولونية تطمع فى أن يكون لبعثتها الدبلوماسية إلى المملكة أثر إيجابى من الناحية الاقتصادية وبخاصة فيما يتعلق بالمنسوجات البولونية، والأسلحة نظرا لشهرة بولونيا بصناعة الأسلحة والذخيرة التى تصدرها لبعض الدول(٥).

وقد أثمرت العلاقات بين المملكة وجمهورية بولونيا بتوقيع معاهدة تجارية بين البلدين عام ١٩٣٠، وتكليف خالد الحكيم (**)٠ بالسفر إلى بولونيا لشراء أسلحة للمملكة من إحدى المصانع البولونية، ونجح خالد الحكيم فى التعاقد مع شركة الأسلحة البولونية على توريد كمية من الأسلحة والذخيرة للمملكة(٦).

ووصلت إلى ميناء جدة فى أغسطس عام ١٩٣٠ سفينة تجارية بولونية تسمى كراكوفا Carcowa قادمة من ميناء جدينيا Gdynya البولونى، وهى تحمل حوالى ثمانمائة صندوق من الذخيرة والبنادق، وكان على متن هذه السفينة بعثة بولونية تتكون من عقيد ومهندسين برئاسة (الكولونيل) كارول غونسيوروسكى Colonel Karol Gonstorowsky وذلك لتجربة الأسلحة البولونية، وتدريب الجنود على استخدامها، وإصلاح بعض الأسلحة المعطوبة،وقام الملك عبد العزيز بزيارة جدة لمعاينة الأسلحة والذخيرة التى أنزلتها السفينة البولونية، ومشاهدة عرض رماية بالمدفعية نفذته البعثة البولونية(٧)٠ وتم إنشاء مستودع مركزى للأسلحة والذخيرة فى المويه التى تعتبر موقعا استراتيجيا لتحريك القوات السعودية فى جميع الاتجاهات، وخزنت الأسلحة البولونية فيه(٨).

وبعد أن اتضح نجاح تجربة المدافع البولونية فى ميدان الرماية، طلب الملك عبدالعزيز من البعثة البولونية تزويد المملكة بخمسة وعشرين مدفعا مماثلا وهى المدافع المعدة خصيصا للنقل على ظهور الإبل(٩).

• تقسيط قيمة الأسلحة البولونية:

عندما تعاقد خالد الحكيم مع شركة سيبوى البولونية على توريد الأسلحة والذخيرة إلى المملكة اتفقا على توزيع قيمة الصفقة على عدة أقساط سنوية تدفعها المملكة فى مواعيد محددة، وكتب خالد الحكيم باسمه كمبيالات بالمبلغ المستحق للشركة، والجداول التالية تبين مقادير ومواعيد دفع الكمبيالات (١٠).

جدول رقم (١)

قيمة الكمبيالة		تاريخ حلول دفعها	نمرة الكمبيالة	ملاحظات
شلن	جنيه إنجليزي			
٧	٣٣٧٩	١ نوفمبر ١٩٣٠	١	دفع في ميعاده وأرسلت الكمبيالة للمالية
٧	٣٣٧٩	١ فبراير ١٩٣١	٢	دفع في ميعاده وأرسلت الكمبيالة للمالية
٧	٣٣٧٩	١ مايو ١٩٣١	٣	دفع في ميعاده وأرسلت الكمبيالة للمالية
٧	٣٣٧٩	١ أغسطس ١٩٣١	٤	
٧	٣٣٧٩	١ نوفمبر ١٩٣١	٥	
٧	٣٣٧٩	١ فبراير ١٩٣٢	٦	
٧	٣٣٧٩	١ مايو ١٩٣٢	٧	
٧	٣٣٧٩	١ أغسطس ١٩٣٢	٨	
٧	٣٣٧٩	١ نوفمبر١٩٣٢	٩	
٧	٣٣٧٩	١ فبراير ١٩٣٣	١٠	
٧	٣٣٧٩	١ مايو ١٩٣٣	١١	

الجدول رقم (٢)

قيمة الكمبيالة		تاريخ حلول دفعها	نمرة الكمبيالة	ملاحظات
شلن	جنيه إنجليزي			
٠٠	٣٣٥	١ نوفمبر ١٩٣٠	٢٢	دفع في ميعاده وأرسلت الكمبيالة للمالية
٠٠	٣٣٥	١ فبراير ١٩٣١	٢١	دفع في ميعاده وأرسلت الكمبيالة للمالية
٠٠	٣٣٥	١ مايو ١٩٣١	٢٠	دفع في ميعاده وأرسلت الكمبيالة للمالية
٠٠	٣٣٥	١ أغسطس ١٩٣١	١٩	
٠٠	٣٣٥	١ نوفمبر ١٩٣١	١٨	
٠٠	٣٣٥	١فبراير ١٩٣٢	١٧	
٠٠	٣٣٥	١ مايو ١٩٣٢	١٦	
٠٠	٣٣٥	١ أغسطس ١٩٣٢	١٥	
٠٠	٣٣٥	١ نوفمبر١٩٣٢	١٤	
٠٠	٣٣٥	١ فبراير ١٩٣٣	١٣	
٠٠	٣٣٥	١ مايو ١٩٣٣	١٢	

الجدول رقم (٣)

قيمة الكمبيالة		تاريخ حلول دفعها	نمرة الكمبيالة	ملاحظات
شلن	جنيه إنجليزي			
١٧	٧١	١ نوفمبر ١٩٣٠	٢٣	دفع في ميعاده وأرسلت الكمبيالة للمالية
١٧	٧١	١ فبراير ١٩٣١	٢٤	دفع في ميعاده وأرسلت الكمبيالة للمالية
١٧	٧١	١ مايو ١٩٣١	٢٥	دفع في ميعاده وأرسلت الكمبيالة للمالية
١٧	٧١	١ أغسطس ١٩٣١	٢٦	
١٧	٧١	١ نوفمبر ١٩٣١	٢٧	
١٧	٧١	١فبراير ١٩٣٢	٢٨	
١٧	٧١	١ مايو ١٩٣٢	٢٩	
١٧	٧١	١ أغسطس ١٩٣٢	٣٠	

يتضح من الجداول السابقة أنها عبارة عن ثلاثين كمبيالة، **دُوِّن** بكل كمبيالة المبلغ المستحق دفعه لشركة الأسلحة البولونية، موزعة على ثلاثة جداول، الجدول الأول به إحدى عشرة كمبيالة، وكان إجمالي المبالغ فى الجدول الأول ٣٧,١٧٢ جنيهاً إنجليزياً و١٧ شلناً، والجدول الثاني به نفس عدد الكمبيالات الموجودة بالجدول الأول لكن إجمالى المبلغ كان أقل كثيراً، إذ بلغ ٣,٦٨٥ جنيهاً إنجليزياً و١٦ شلناً، أما الجدول الثالث

فيحتوى على سبع كمبيالات بإجمالى ٥٠٢ جنيه إنجليزى و ١٩ شلناً.

ويلاحظ أيضا أن كل جدول من الجداول السابقة به مبلغ موحد يختلف عن المبلغ المسجل فى كل كمبيالة فى الجداول الأخرى، فقيمة الكمبيالة الواحدة فى الجدول الأول ٣,٣٧٩ جنيهاً إنجليزياً و٧ شلن، بينما فى الثانى ٣٣٥ جنيهاً إنجليزياً، أما فى الثالث ٧١جنيهاً إنجليزياً و١٧ شلناً، ويبدو أن المبلغ الموحد فى كل جدول يشير إلى ثمن نوع محدد من الأسلحة، وإن كانت الوثائق لا يوجد بها إشارة تدعم وجهة النظر هذه، كما تبين من الجداول السابقة أن طريقة سداد الكمبيالات كانت تتم بواقع اثنتى عشرة كمبيالة سنوية أى ثلاث كمبيالات كل ثلاثة أشهر .

وعندما حل موعد سداد القسط الأول قام الشيخ عبد الله السليمان الحمدان بإرسال شيك بمبلغ ٣,٨٧٦ جنيهاً إنجليزياً و٤٢ شلناً على بنك باركليس بالقاهرة إلى معتمد المملكة بمصر الشيخ فوزان السابق (***)، الذى حوله لأمر القائم بأعمال المفوضية البولونية، وذلك قيمة الثلاث كمبيالات المستحقة على المملكة فى أول نوفمبر عام ١٩٣٠[١١]. واستلم منه الثلاث كمبيالات بعد التوقيع عليها من القائم بأعمال المفوضية بما يفيد استلامه قيمتها بمقتضى الشيك الذى استلمه[١٢] كما دفعت الحكومة السعودية قيمة كمبيالات أول فبراير عام ١٩٣١، وكذا الكمبيالات المستحقة لشركة الأسلحة البولونية فى أول مايو من نفس العام، حيث أرسلت المالية إلى الشيخ فوزان السابق معتمد المملكة بمصر شيكين بقيمة القسطين السابقين عندما حل موعد دفعهما[١٣].

وهكذا قامت المالية العامة بالمملكة بسداد ثلاثة أقساط من المبالغ المستحقة عليها لصالح شركة الأسلحة البولونية، وذلك عند حلول موعد استحقاقها دون أى تأخير، مما يؤكد حرص المملكة العربية السعودية على الاهتمام بدفع أقساط الديون وتسديدها فى مواعيدها المستحقة، والوفاء بالتزاماتها ما دامت الحالة المالية للبلاد تساعدها على ذلك ، لكن الأمر اختلف مع بقية أقساط الشركة، على النحو الذى سنفصله فى المحور التالى.

• تأجيل أقساط الدين:

تركت الأزمة الاقتصادية العالمية آثارها على المملكة، فقد شهدت موارد البلاد انخفاضاً محسوساً، كما هبطت إيرادات الجمارك إلى النصف بسبب انخفاض الواردات وتدنى قيمة البضائع على نحو لم يكن متوقعا، كما تسببت الأزمة فى انخفاض أعداد الحجيج، الأمر الذى حرم البلاد من دخل مهم، وأصاب التجارة بالكساد، فنجد أن عدد الحجيج فى موسم حج عام ١٩٢٩ بلغ حوالى ٩٠ ألف حاج من بينهم ١٦ ألف حاج مصرى، بينما بلغ فى موسم عام ١٩٣١ حوالى ٤٠ ألف حاج منهم ثمانية آلاف حاج مصري، أى أن نسبة انخفاض عدد الحجاج المصريين بلغت ٥٠ %، خاصة وأن الغالبية العظمى من هؤلاء الحجاج من الفلاحين الذين تأثروا بالكارثة الاقتصادية العالمية فى شكل

انخفـاض أسـعار القطـن، وصـعوبة بالغـة فـى تسـويقه، حيـث كـان القطـن يمثـل المحصـول الرئيسى لهم(١٤).

وأمام تفاقم الأزمة الاقتصادية اتخذت حكومة المملكة العديد من الإجراءات الاقتصادية للتخفيف من حدة آثارها على البلاد، فبذلت المالية كل ما فى وسعها من الإقلال من النفقات، ورفع الرسوم الجمركيـة، وفـرض رسـوم مرتفعـة علـى اسـتيراد البضـائع التـى تسـتهلك علـى نطـاق واسـع مثـل السكر والشاى والوقود والكبريت(١٥). فقد صدر أمـر ملكـي بتخفيض النفقـات فـى مختلـف إدارات الدولـة، وإنشـاء جهـازاً جديـداً هـو إدارة الخزينـة ، يديره مدير عام يكون مركزه فى جدة، وعين لهذا المنصـب عبـد الله إبـراهيم الفضـل، كمـا أصـدر الملـك عبـدالعزيز آل سـعود أمـراً بتخفيض نفقاتـه الشخصـية إلـى حـد كبيـر، ممـا يـدل علـى إيمانـه بالمساواة وديمقراطيته فى مخصصاته(١٦).

وأصـدرت الحكومـة أوامرهـا بمنـع المضـاربة بالعملة، ومنع تصدير الذهب خارج البلاد، وعقاب مـن لا يقبـل التعامـل بالريـال وأجزائـه مـن العملـة المحليـة فـى عملياتـه التجاريـة، وتحديـد سـعر الصـرف، وكـان الهـدف مـن إصـدار هـذه الأوامـر الحيلولة دون قيام المضاربين بنهب الثروة العامة، وتحقيق أرباح بطرق غير مشروعة، مما أدى إلى عـودة العملـة للتـداول الطبعـي، كمـا عـادت الثقـة للتجـار فـى العملـة (١٧). وعندما أصدرت الحكومـة المصرية قراراً يقضى بمنع تصدير الذهب وعقاب المخالفين بمصادرة ما بحوزتهم من معادن ثمينة، أثـار ذلـك القـرار الأوسـاط المهتمـة بالتجـارة مـع الجزيرة العربية، كما أثار المصريين الذين ينوون أداء فريضـة الحـج ؛ لأن كـل المعـاملات التجاريـة كانـت تتم بالعملـة الذهبيـة، ممـا دفـع الشـيخ فـوزان السـابق الاتصـال بالحكومـة المصـرية لاسـتثناء المملكة من هذا القرار، وهدد بتوقف المملكة عن تصـدير الخيـول العربيـة الأصـيلة إلـى مصـر، إذا أصرت الحكومة المصرية على هذا القرار (١٨).

وللتخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية على المملكـة دعـا الملـك عبـد العزيـز إلـى عقـد مـؤتمر وطنـى فـى مكـة المكرمـة فـى يونيـه عـام ١٩٣١، وتبنى المؤتمر العديد من القرارات لعل من أبرزها ضـرورة الاسـتغلال الأمثل للمـوارد المحليـة، وتنظيم الخدمات العامة والاقتصاد فى نفقات الدولة (١٩). كما أصدر الملك عبد العزيز آل سعود أوامره إلى الماليـة . عنـد وضـع ميزانيـة الدولـة . أن تراعـى التوازن بين موارد الدولة ومصارفها، على أن تقسم المصـاريف إلـى أربعـة أقسـام، مرتبـات المـوظفين والـــديون، والأرصـــدة الاحتياطيـــة، والنفقـــات الاستثنائية، وأمر بتشكيل لجنة اقتصادية وتكليفها بـالتجوال فـى منـاطق المملكـة لتحديـد مختلـف القطاعات التى يمكن تنميتها(٢٠).

وهكذا فإن الإجراءات التى اتخذتها حكومة المملكة للتخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية على البلاد، ولسد العجز فى الميزانية كانت فى حدود المعقـول دون فـرض ضـرائب ترهـق المـواطنين، ولكن مع استمرار أزمة الكساد العالمى اضطرت إلـى مطالبـة الشـيخ فـوزان السـابق بـأن يتفـاهم مـع قنصل بولونيا فى القاهرة من أجل تأجيل الأقساط المستحقة لشركة الأسلحة البولونية.

فقد تلقى الشيخ فوزان من وكيل المالية بالمملكة برقية يطلب فيها ضرورة الاتصال بالمسيو مانسكى قنصل الدولة البولونية وإبلاغه برغبته فى تأجيل دفع القسط الذى يحل موعده فى أول أغسطس سنة ١٩٣١، لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر أى إلى موعد قسط نوفمبر سنة ١٩٣١[٢١] ٠وعندما التقى فوزان بالقنصل البولونى صرح له برغبة حكومة المملكة فى تأجيل دفع قيمة الكمبيالات التى سيحل موعد استحقاقها فى أول أغسطس، وأنها ستدفعها مع قسط أول نوفمبر عام ١٩٣١، أى أنها ستدفع القسطين معاً، فأجابه القنصل البولونى بأنه سيرفع الأمر إلى حكومته فى وارسو[٢٢].

ووافقت الحكومة البولونية على تأجيل القسط المستحق للشركة البولونية، لحرصها على علاقات الود والصداقة مع حكومة المملكة، وقد أثنى وكيل المالية العام الشيخ عبدالله السليمان الحمدان على الجهود التى بذلها فوزان السابق مع قنصل بولونيا واتفاقه معه على تأجيل دفع القسط المطلوب من حكومة المملكة فى أول أغسطس عام ١٩٣١م[٢٣].

ووجه الشيخ فوزان الشكر للشيخ عبد الله السليمان وكيل المالية العام على حسن تقديره له وتشجيعه، وأنه قابل ذلك بالامتنان، وطلب منه أن يجعل الوفاء بتسديد القسطين فى موعدهما نصب عينيه ؛ لأن القنصل البولونى أشار فى حديثه معه، إذا كان فى الإمكان تعويض شركة الأسلحة البولونية عن فترة التأخير فى دفع الأقساط من مدة حلول قسط أول أغسطس ١٩٣١ حتى موعد قسط أول نوفمبر عام ١٩٣١[٢٤].

ومع ازدياد شدة الأزمة الاقتصادية العالمية طلب الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير خارجية المملكة من فوزان السابق بإجراء مباحثات مع القنصل البولونى لتأجيل مرة أخرى الأقساط المتأخرة لشركة الأسلحة البولونية حتى قسط أول نوفمبر عام ١٩٣٢، فتحدث الشيخ فوزان مع القنصل البولونى حول رغبة الحكومة السعودية تأجيل الأقساط المتأخرة عليها، فوعده برفع هذه الأمر لحكومته وتدعيم وجهة نظر المملكة عند اتصاله بالمسئولين فى حكومته، وطلب القنصل من فوزان أن يكتب له خطاباً بهذا المعنى، فكتبه وضمنه ترجمة باللغة الإنجليزية [٢٥].

وأشار معتمد المملكة بالقاهرة فى رسالته إلى وزارة الخارجية السعودية فى التاسع من نوفمبر عام ١٩٣١ أن القنصل البولونى كتب إلى حكومته لمعرفة رأيها فى رغبة المملكة فى تأجيل الأقساط، وأبدى القنصل استحسانه عند فهمه أسباب هذا التأجيل، وقال " إن ذلك أوضح أمامهم الطريق وجعلهم على بصيرة من الأمر"، وأضاف بأن ما عرضته الحكومة السعودية عليه بشأن تأجيل أقساط شركة الأسلحة البولونية سيصادف قبولاً من حكومته[٢٦].

• تسوية الدين:

وضعت حكومة المملكة العربية السعودية ترتيباً حاسماً فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية بتسديد الديون المطلوبة من الحكومة، وذلك بعد

الإجراءات التى اتخذت من أجل سد العجز فى الميزانية؛ لذا طلب وزير الخارجية السعودية من معتمد المملكة فى مصر مراجعة ممثل الحكومة البولونية للحصول على موافقة حكومته على ما يلى:

أولاً: توافق الحكومة البولونية على أن تؤجل المطالبة بدفع الأقساط التى تأخرت، والأقساط التى تستحق فى أول نوفمبر عام ١٩٣٢.

ثانياً: توافق حكومة المملكة فى حالة موافقة الحكومة البولونية على تأجيل الأقساط بدفع الفائدة المترتبة على الأقساط كلها بحساب ما يصيب كل قسط من الفائدة، من تاريخ حلول موعد دفعه إلى تاريخ الدفع الفعلى فى نوفمبر عام ١٩٣٢.

ثالثاً: يحسب معدل الفائدة بحساب ٤,٥% إلى ٥ % ٠ والجدول التالى يوضح أصل المبلغ المستحق، وميعاد تاريخ الاستحقاق، ومقدار العمولة التى حددت بنسبة ٥% .

العمولة			أصل المبلغ المستحق			أصل تاريخ الاستحقاق	عدد أشهر التأخير
بنس	شلن	جنيه	بنس	شلن	جنيه		
١٠	٥	٣٣١	٠	٨	٣٧٨٦	من أول أغسطس ١٩٣١إلى أول مايو ١٩٣٣	٢١
٣	١٩	٢٨٣	٠	٤	٣٧٨٦	من أول نوفمبر ١٩٣١إلى أول مايو ١٩٣٣	١٨
٩	١٢	٢٣٦	٠	٤	٣٧٨٦	من أول فبراير ١٩٣٢إلى أول مايو ١٩٣٣	١٥
٤	١٤	١٨٥	٠	٧	٣٧١٤	من أول مايو ١٩٣٢	١٢
٨	١٩	١٤١	٠	٤	٣٧٨٦	من أول أغسطس ١٩٣٢	٩
٢	١٧	٣٢	٠	٧	٣٧١٤	من أول نوفمبر ١٩٣٢	٦
٧	٨	٤٦	٠	٧	٣٧١٤	من أول فبراير ١٩٣٣	٣
٠	٠	٠٠	٠	٧	٣٧١٤	من أول مايو ١٩٣٣	مستحق
٠٧	١٧	١٣١٨	٠	٨	٣٠٠٠٢	الإجمالى	

يلاحظ من الجدول السابق أنه تم حصر المبالغ التى تضمها الكمبيالات فى كل قسط، وحساب عمولة كل قسط من تاريخ الاستحقاق المتأخر حتى تاريخ دفع المبلغ كاملا فى عام ١٩٣٣ . أى أن جميع الأقساط أُجلت لتدفع جميعها فى مايو عام ١٩٣٣ .

وحث الأمير فيصل الشيخ فوزان بضرورة الوصول إلى اتفاق مُرْضٍ مع ممثل الحكومة البولونية [٢٧]. والتقى الشيخ بالقنصل البولونى، وأكد له رغبة بلاده فى الوفاء بتعهداتها، وأنها حريصة على طمأنة الحكومة البولونية، ويحدوها الأمل فى موافقتها على الطلبات التى تقدمت بها الحكومة السعودية لتسوية ديون شركة الأسلحة البولونية[٢٨].

وهكذا اهتمت حكومة جلالة الملك عبد العزيز بالديون المطلوبة منها، فوجه الملك عناية خاصة لبحث أفضل الأسباب التى تساعد تسوية أمر هذه الديون بشكل يوفق بين مقدرة الخزينة على الدفع وثقة الدائنين، وكان من مظاهر هذا الاهتمام وضع ترتيبات محكمة لخزينة الحكومة جعلت تقديرات الواردات المقررة بموجبه على أقسام، خصص إحداها للوفاء بهذه الديون وتسديدها [٢٩].

وغير خاف أن الذى دفع حكومة المملكة إلى الإقدام على هذه الخطوة إنما هو الضيق الاقتصادى العام الذى أصاب جميع أطراف العالم، وما طرأ على واردات كافة الدول من عجز سببه الأزمة الشديدة التى أخذت بعنق الشئون الاقتصادية، وأربكت الحركة المالية وشلتها، وعندما اتخذت حكومة المملكة العربية السعودية قرارها بتأجيل تسديد الديون لمدة سنة تنتهى فى نوفمبر عام ١٩٣٢، كانت متفائلة بقرب انتهاء الأزمة الاقتصادية، وأن الخطوات التى اتخذتها المملكة من تقديرات فى موازنتها السنوية قد يمكنها من تسديد جميع ما هو مطلوب من خزينتها، ولكن الأوضاع الاقتصادية العالمية لم تتحسن، وظلت الدول والحكومات تعانى الضيق والقلق والارتباك فى الشئون المالية والاقتصادية، وأصبح من واجب الخزينة فى كل دولة اتخاذ تدابير جديدة فعالة لمحاربة الأزمة، ودرء أخطارها من جهة وإجابة سؤال الدائنين من جهة أخرى.

وقد سارت وزارة المالية السعودية فى معاملة أرباب الديون على طريقة روعيت فيها مقتضيات الأحوال الاقتصادية، ومساعدة الدائنين فى الحصول على مستحقاتهم من الديون على شكل استقطاعات يسمح لهم بها من أصل الرسوم التى تفرض على البضائع التى يدخلونها إلى البلاد[٣٠].

وحققت هذه الطريقة نتيجة طيبة، إذ ساعدت عدداً غير قليل من الدائنين على الحصول على مستحقاته كاملة أو جزء منها، ولكن تطبيق هذه الطريقة كان من الصعب أن تسرى على جميع الدائنين ؛ لأنه ليس كل الدائنين يستمرون فى إدخال بضائعهم إلى المملكة، كما فى حالة شركة الأسلحة البولونية . وعندما رأت حكومة المملكة أنها لن تستطيع تسديد جميع المطلوب منها كما كانت تأمل، قررت إبلاغ أصحاب الديون قبل ميعاد الاستحقاق عن عدم قدرتها على دفع المبالغ المستحقة عليها ؛ لأن حركة الواردات لم تساعدها على ذلك .

ومن ثم ظلت ديون شركة الأسلحة البولونية كما هى لم يطرأ عليها أى تغيير منذ قيام وزارة المالية السعودية سداد ثلاث أقساط متتالية للشركة، الأمر الذى دفع الشركة إلى حث حكومتها بالمطالبة بحقوقها، ففى اللقاء الذى تم بين الشيخ فوزان وبينيس القنصل البولونى فى مقر المفوضية البولونية بالقاهرة فى مارس عام ١٩٣٣ . أكد القنصل على أن الحكومة البولونية لم يعد فى استطاعتها أن تمنع الشركة عن أى تصرف تعمله بسبب تأخر حكومة المملكة عن سداد مستحقاتها، حيث لا يوجد فى بولونيا قانون يجيز للحكومة معارضة شركة تجارية فى تصرفات خصوصية ترى فيها مصلحة لها

وصيانة لحقوقها، كما أشار إلى أن التأخر فى دفع أقساط الدين للشركة جعل الأخيرة فى حالة غضب شديد، وأن الحكومة البولونية لا تستطيع منع الشركة فى عمل ما تراه صالحا لها للحفاظ على حقوقها، لذا رأى ضرورة تسوية المسألة مع الشركة [٣١].

وذكر القنصل البولونى أن الشركة البولونية تقدمت بثلاثة مطالب للحكومة السعودية لتسوية مستحقاتها وهى:

- دفع جميع الأرباح عن المبالغ المتأخرة ابتداء من أغسطس عام ١٩٣١ .
- دفع ثلث المبلغ الأصلى وقدرة ٣٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي أى تدفع الحكومة عشرة آلاف جنيه إنجليزي.
- تغيير الكمبيالات القديمة وعمل كمبيالات جديدة [٣٢] .

وذكر القائم بالأعمال المفوضية البولونية بأن الأمير فيصل طلب من الشركة توريد طلبية جديدة من الأسلحة لكن الشركة رأت ضرورة تسوية مستحقاتها أولاً [٣٣] . وفى الواقع أن وزير الخارجية البولونى عرض على الأمير فيصل أثناء زيارته لوارسو فى مايو عام ١٩٣٢ شراء مزيد من الأسلحة والذخائر البولونية، إلا أنه رفض بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة بما هى عليه فى إيطاليا[٣٤] .

وفى الواقع أن رد الشيخ فوزان على بينيس القائم بأعمال المفوضية البولونية جاء قوياً، إذْ أكد له أن حكومة المملكة العربية السعودية لا يعنيها من كل ما ذكره إلا أن تكون وفية بعهودها، وأن أهم ما تحافظ عليه هو شرفها، وأنها اضطرت إلى التأخر عن الوفاء بتعهداتها تحت تأثير الأزمة المالية العالمية والتى ينوء بحملها حكومات كثيرة، وأن حكومة المملكة كسائر الحكومات قد نالها قسط من تأثير هذه الأزمة[٣٥] .

أما تفكير الشركة فى القيام بعمل ضد حكومة المملكة، فأكد الشيخ فوزان لممثل الحكومة البولونية بأن ذلك ليس فى صالح الشركة ولا يعود عليها بالفائدة، لأن من مصلحة الشركة البقاء على صداقتها مع حكومة المملكة، لكى تجنى فوائد هذا التعاون، والذى لا يتأتى إلا بتبادل الثقة بينهما، ووعده الشيخ فوزان بأن يرفع الأمر إلى حكومته للنظر فى طلب الشركة باعتبار أن ذلك حق من حقوق الشركة وليس لأي سبب آخر [٣٦] .

وأبلغ بينيس الشيخ فوزان بأنه يقدر المصاعب المالية التى تواجه حكومة المملكة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وهذا ما جعله يسدى النصح للشركة البولونية التى لا تعرف إلا شيئين الأسلحة والنقود ٠ وعلى ذلك طلب بينيس من الشيخ فوزان بأن يبذل كل ما فى استطاعته للحصول على مطالب الشركة حتى تسير الأمور طبقاً لما بين الحكومتين من مودة وصداقة [٣٧].

وقد رفع الشيخ فوزان إلى الأمير فيصل بن عبد العزيز مذكرة ضمنها حديثه الذى دار بينه وبين القائم بأعمال المفوضية البولونية بالقاهرة، ورجاه بألا يترك حبل هذه المسألة على غاربه،

وأن يكون لأقساط الشركة البولونية الأفضلية فى تقدير المالية وعنايته، وبين أيضاً فى مذكرته ضرورة تلبية المطالب الثلاثة للشركة، وبخاصة المطلب الخاص بدفع ثلث الدين، وإذا لم يكن فى استطاعة المالية دفع هذا المبلغ فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية، فعلى الأقل تدفع نصف ما تطلبه الشركة، وهو خمسة آلاف جنيه إسترلينى، وأنه يستطيع أن يبذل كل ما فى مقدوره لكى توافق الحكومة البولونية على قبول هذا المبلغ(٣٨).

وفى حقيقة الأمر أن حكومة الملك عبد العزيز اهتمت بمذكرة معتمدها فى مصر بشأن ديون شركة الأسلحة البولونية، فأبلغته بأنها تدرس الموضوع من جميع جوانبه، ووعدته بإبلاغه بالنتيجة بعد انتهاء موسم حج عام ١٣٥١هـ (٣٩).

ورأت حكومة المملكة بعد دراسة موضوع الشركة البولونية ضرورة قيام معتمدها فى القاهرة بمقابلة القائم بأعمال المفوضية البولونية، والتأكيد عليه بأنه ليس فى نية الحكومة السعودية أن تهضم حقوق الشركة ولا أى شركة أخرى، كما يهمها بنفس الدرجة أن تحافظ على تعهداتها وسمعتها، وأن تأخرها فى سداد أقساط الشركة خارج عن إراداتها بسبب الحالة التى يتخبط العالم بأسره بها، كما أن حكومة المملكة تبذل قصارى جهدها للحصول على المالى الكافى لدفع هذه الديون أو جزء منها خلال شهرين على الأقل، عن طريق الموارد المحلية(٤٠) .

أما بخصوص تفكير الشركة القيام بعمل ضد المملكة فأكد الأمير فيصل للشيخ فوزان أن ينبه المفوضية البولونية، بأن المملكة كانت مدفوعة بعوامل قهرية دفعتها إلى تأجيل الدين ليس عن قصد كما تنوى الشركة عمله، كما أن المملكة لا تعتقد أن من مصلحة أحد الطرفين القيام بعمل عدائى كهذا، إذ ليس من المعقول أن حكومة من الحكومات ترضى وتغض الطرف عن شركة تجارية تسعى إلى مناوئتها، وأوصى الأمير فيصل الشيخ فوزان أن يقنع القائم بأعمال المفوضية البولونية بوجهة نظر الحكومة السعودية، وقبول فائدة السنتين، والتريث برهة حتى تتمكن الحكومة من دفع قيمة المبلغ الأصلى(٤١).

وبناء على التعليمات التى صدرت من الخارجية السعودية إلى معتمدها بالقاهرة للتفاوض مع القائم بأعمال المفوضية البولونية بشأن أقساط شركة الأسلحة البولونية، وبعد مباحثات طويلة أقنعه الشيخ فوزان بصدق نية الحكومة السعودية واستعدادها لدفع الأرباح عن السنتين الماضيتين لإثبات حسن نيتها نحو الشركة، كما أقنعه بقبول هذا المبلغ على أن يدفع خلال شهرين جزءاً من أصل المبلغ، لكن القائم بأعمال المفوضية البولونية أبلغه بأنه لن يخاطب حكومته بقبول هذا الحل إلا إذا وصلت النقود أولاً(٤٢) .

ومن ثم طلب الشيخ فوزان من وزارة الخارجية السعودية سرعة إرسال المبلغ المطلوب ليتمكن القائم بأعمال المفوضية الرد على البرقيات التى وصلته من الشركة وحكومته، لمعرفة نتيجة المباحثات التى تم التوصل إليها مع الحكومة السعودية، الأمر الذى يساعده على إقناع الشركة بصدق ظن القائم بالأعمال الذى أبداه من قبل،

فـى ثقتـه بحكومـة المملكـة وحسـن نيتهـا تجـاه الشركة(٤٣).

وبالفعل أرسلت الخارجية السعودية إلى الشيخ فوزان شيك بمبلغ ١,٣١٨جنيهاً إنجليزياً و١٧ شلناً و٧ بنسات لتسليمه إلى وزير بولونيا قيمة فائدة أقساط شركة الأسلحة البولونية، وأخذ سنداً بالاستلام منه (٤٤) .

واستلم الشيخ فوزان الشيك المرسل إليه، وسلمه للقائم بأعمال المفوضية البولونية بعد تحويله باسم المفوضية، وأخذ منه إيصال بالاستلام، وذكر له القائم بالأعمال أن هذه خطوة لا بأس بها، وهى جزء مما طلبته الشركة، وسأله ما تنوى حكومة المملكة عمله نحو المطلبين الآخرين من مطالب الشركة وهما، دفع جزء من رأس المال، و تغيير السندات بأخرى، ونظراً لأن معتمد المملكة لم تكن لديه معلومات صريحة، ولا إشارة فى مراسلات الخارجية إليه تتعلق بهذين المطلبين فأجابه بأن حكومته تفكر فى الأمر(٤٥).

ويبدو أن قيام القائم بأعمال المفوضية البولونية بإثارة المطلبين الآخرين للشركة مع معتمد المملكة فى مصر لاعتقاده بأنه لا يمكن الوصول إلى نتيجة مرضية ومريحة للطرفين إلا إذا تم عمل تسوية عامة، وهذه التسوية ضرورية للشركة والحكومة، فهى فى صالح الحكومة قبل أن تكون فى صالح الشركة، لأن تغيير السندات يمكن الحكومة من تحديد موعد الدفع الذى يلائمها بحسب الظروف التى تمر بها وحسب ما تراه هى موافقا لها(٤٦).

وفى إطار تسوية الديون المستحقة على المملكة بصفة عامة، وديون شركة الأسلحة البولونية بصفة خاصة، فقد أصدر الملك عبد العزيز أمراً بتقسيم الدائنين الأجانب على نوعين، نوع تم الاتفاق على تصفية الديون التى لهم بالتحاويل أو بالتأجيل، ونوع لم يتم معه أى اتفاق، وبما أن الحكومة قد وقفت الدفع من صندوق الديون بطريق التحاويل وغيرها لمدة ستة أشهر، وذلك من أجل جمع الوارد لصندوق الديون لدفعها أو دفع جزء منها للدائنين الأجانب الذين لم يستفيدوا من الترتيب القديم؛ ولذا فإنه يجرى فى شهر رجب عام ١٣٥٢هـ دفع ١٠%، وفى آخر ذى الحجة يدفع ١٥% من أصل مطالبهم(٤٧).

أما المبالغ الأخرى التى تبقى فإن الحكومة تظل تعمل على الترتيب الذى وضعته من أجل تسديد الديون، فتسدد خلال عام ١٣٥٢هـ ما يقل عن ٢٥ إلى ٣٠% من باقي تلك الديون حتى تنتهى المبالغ المطلوبة منها، وقرر الملك عبد العزيز أن هذا الترتيب هو الحد الأدنى الذى تتعهد الحكومة بدفعه، وإذا ساعدتها حالة الواردات فتسدد نسبة أكبر من ذلك، وبهذه الطريقة فإن الحكومة تستطيع أن تتعهد بتسديد الديون المستحقة عليها خلال أربع سنوات(٤٨).

وقد بُلِّغت وزارتا الخارجية والمالية لتنفيذ منطوق هذا الأمر، فأرسلت الخارجية السعودية الأمر الملكي إلى معتمد المملكة بمصر لإبلاغه إلى الوزير المفوض البولونى للعلم به٠وعلى ذلك سددت أقساط شركة الأسلحة البولونية على أربعة أقساط تدفع خلال سنة واحدة بدءا من صفر

١٣٥٢هـ حتى آخر ذى الحجة ١٣٥٢هـ، وطلبت المفوضية البولونية من حكومة المملكة تزويدها ببيانات عن الشهور العربية ومقابلتها بالشهور الإفرنجية، لمعرفة المواعيد الجديدة التى حددت لدفع أقساط شركة الأسلحة البولونية، فصدر المرسوم الملكي الذي يقضى بذلك، وإرسال نسخة منه إلى الشيخ فوزان لتسليمها إلى المفوضية البولونية بناءً على طلبها، والجدول التالى يبين الشهور العربية ومقابلها بالشهور الإفرنجية والتى على أساسها حصلت الشركة على مستحقاتها(٤٩).

مسلسل	الشهور العربية	مقابلها بالشهور الإفرنجية
١	١٤ صفر سنة ١٣٥٢هـ	٧ يونية ١٩٣٣م
٢	٥ / ٢ / ١٣٥٢هـ	٢٩ مايو ١٩٣٣م
٣	رجب المقبل ١٣٥٢هـ	أول رجب يوافق ٢١ أكتوبر ١٩٣٣م
٤	آخر ذى الحجة ١٣٥٢هـ	١٤ أبريل ١٩٣٤م

يلاحظ من الجدول السابق من خلال رؤية الوثيقة الأصلية التى تتعلق بالبيانات التى أرسلت إلى الشيخ فوزان من وزارة الخارجية وتتضمن الشهور العربية ومقابلها بالشهور الإفرنجية، أن هذه البيانات كتبت بخط يد الشيخ فوزان، وعليها توقيعه، أى أنه بلغ بهذه البيانات عن طريق البرق، وقام هو بتفريغها بخط يده، أو وصلته شفوياً، وبالنظر للجدول نجد أن تاريخ ٧ يونية جاء قبل مايو، فالمفروض كتابة شهر مايو أولاً، ولكن الخطأ جاء من أنه كان مكتوباً بالوثيقة أن ١٤ صفر يقابل ٧ مايو وشطب مايو كتب فوقها يونية.

وتبين أيضاً من الجدول أن المملكة ستدفع قسطين للشركة فى تسعة أيام من شهر صفر ١٢٥٢هـ أى بعد موسم حج عام ١٣٥١هـ، وبعد خمسة أشهر تدفع القسط الثالث، وفى آخر ذى الحجة ١٣٥٢هـ تدفع القسط الرابع والأخير.

وهكذا تمكنت المملكة خلال أقل من عام واحد من تسديد ديون شركة الأسلحة البولونية . مما أسعد الحكومة البولونية وشركة الأسلحة البولونية بهذا الترتيب الذى قامت به حكومة المملكة العربية السعودية من أجل تسديد ديون الشركة خلال فترة وجيزة من صدور الأمر الملكى بضرورة سداد الديون المستحقة على المملكة خلال فترة محددة؛ لذا أرسلت شركة الأسلحة البولونية سيبوى مستر ويلينويتش أحد مديريها إلى جدة لكى يقدم الشكر لحكومة المملكة العربية السعودية على جهودها الصادقة فى تسوية ديون الشركة، وكان يحمل معه صندوقاً صغيراً يحتوى على مسدسات حديثة الصنع مع ذخيرتها لتقديمها هدية(٥٠).

وطلب مندوب الشركة من الشيخ فوزان ختم الصندوق بختم وكالة المملكة العربية السعودية بمصر، فختمه وأعطاه شهادة لجمرك جدة للسماح بدخوله بدون فتح ومعافاة أمتعته أيضا من الجمارك، وطلب الشيخ فوزان من الشيخ عبد العزيز بن معمر أمير جدة باستلام الصندوق من مندوب الشركة البولونية وحفظه عنده فى مكان أمين على أن يسلم إليه عند طلبه، كما رجاه إبلاغ الأمير فيصل بن عبدالعزيز بخبر قدومه على أن يظل سراً بقدر الإمكان، وطلب الشيخ

فوزان من ابن معمر أن يلقى ويلنيويتش مدير شركة الأسلحة البولونية كل عناية وإكرام لمكانته فى بلاده، ونظراً لعلاقات الود والصداقة بين المملكة العربية السعودية وبولونيا، كما أن المفوضية البولونية بالقاهرة أوصت الشيخ فوزان بالعناية به، حتى لا يجد صعوبة عند وصوله جدة (٥١).

الخاتمة

يتضح من خلال الصفحات السابقة أن أزمة الكساد العالمى جاءت بعد فترة ليست بعيدة من بداية توحيد مناطق المملكة، وفى وقت كان فيه المؤسس الملك عبد العزيز يبذل كل جهوده للحفاظ على ذلك البناء الكبير الذى وحَّده، كما عمل على تطوير المملكة وازدهارها، فاهتم بتنظيم الجيش وتسليحه، وسعى جاهدا للقيام بعدد من مشاريع البنية التحية التى تحتاجها بلاده من طرق وشبكة من السكك الحديدية، وموارد مياه، وإعداد كوادر إدارية مؤهلة للقيام بالأعباء المتزايدة لدولة واسعة الأرجاء، ووضع تنظيمات اقتصادية ومالية للنهوض باقتصاد البلاد .

وقد برهنت هذه الأزمة الاقتصادية التى عانى منها جميع دول العالم على مقدرة المملكة العربية السعودية فى التخفيف من آثارها بحزمة من الإجراءات تتمثل فى توفير مصادر إيرادات جديدة وتطوير الميزانية والاقتصاد فى النفقات .

وكان للشيخ فوزان السابق معتمد المملكة العربية السعودية فى مصر دور مهم فى إدارة أزمة شركة الأسلحة البولونية، فقد استغل خبرته الطويلة فى العمل الدبلوماسى وعلاقاته الطيبة مع ممثلى الحكومة البولونية فى إقناع الحكومة البولونية وشركة الأسلحة فى الموافقة على تأجيل أقساط الشركة لمدة سنتين، حتى نجحت المملكة بحكمة الملك عبد العزيز وحنكته القيادية التى تميز بها فى تسوية جميع الديون المستحقة على المملكة بما فيها ديون شركة الأسلحة البولونية، خلال فترة قصيرة لا تتعدى أربع سنوات .

الهوامش

١- المصدر السابق، وثيقة رقم ١/ ١٢ / ٢ (سرى) من الشيخ فوزان إلى صاحب السمو الملكى وزير الخارجية، بتاريخ ١٦ رمضان ١٣٥٢هـ / ٢ يناير ١٩٣٤م.

٢- الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه فى الوثائق الأجنبية، المجلد السابع عشر، الطبعة الأولى، دار الدائرة للنشر والتوثيق ، الرياض ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، ص، ص ٦٧٨، ٧٢٥ .

(*) رايزانسكى أحد أهم موظفى إدارة الشرق فى وزارة الخارجية البولونية ٠

٣- الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه، المجلد الثامن عشر، ص ١٦٢ .

٤- المصدر السابق، ص ١١٧ .

٥- نفس المصدر السابق، ص١٤١.

(**) خالد الحكيم (١٢٩٥هـ . ١٣٦٣هـ / ١٨٧٨م . ١٩٤٤م) ؛ ولد بحمص وتعلم بالآستانة، عين مهندساً بسكة حديد الحجاز

إبان الحكم العثماني، وهو من مفكرى العرب ومجاهديهم، حكم عليه الفرنسيون بالإعدام غيابياً، دُعى للرياض فكان من مستشاري الملك عبد العزيز آل سعود، وأقام فى خدمته مدة طويله٠ المصدر: موقع مقاتل من الصحراء .

٦- المصدر السابق، ص ١٨٠ .

٧- الملك عبدالعزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه، المجلد الرابع، ص ١٤٠.

٨- المصدر السابق، ص ١٤٣.

٩- المصدر السابق،المجلد الثامن عشرص ١٩٢

١٠- دار الوثائق القومية بالقاهرة، محافظ الحجاز، محفظة متفرقات، من وكالة المالية العامة بالحكومة العربية الحجازية إلى فوزان السابق، بيان بمقادير ومواعيد دفع الكمبيالات التى هى باسم خالد الحكيم .

(***) الشيخ فوزان بن سابق بن فوزان آل عثمان البريدى (١٢٧٥هـ . ١٣٧٣هـ / ١٨٥٩م . ١٩٥٤م)، ولد ونشأ فى بريده، ورحل إلى الهند لطلب العلم، واشتغل بتجارة الخيول والإبل، فكان يتنقل بين نجد والشام ومصر والعراق، اتصل بالملك عبد العزيز آل سعود بعد ضم الرياض عام ١٣١٩هـ / ١٩٠٢م، واشترك فى موقعة جراب عام ١٣٣٣هـ / ١٩١٥م، واختاره الملك عبد العزيز وكيلاً له على منطقة الشام، ثم معتمداً لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها فى مصر عام ١٩٢٥، ثم وزيرا مفوضا للمملكة العربية السعودية فى مصر عام ١٩٣٦. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣، ص ٦٣١.

١١- المصدر السابق، وثيقة رقم ١/ ١٣/ ٢، من وكالة مملكة الحجاز ونج وملحقاتها إلى وكيل المالية العام بمكة المكرمة، بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٣٠م الموافق ١٩ جماد آخر ١٣٤٩هـ

١٢- المصدر السابق.

١٣- نفس المصدر السابق، بتاريخ ٢١ رمضان ١٣٤٩هـ/٩ فبراير ١٩٣١.

١٤- نفس المصدر السابق، بتاريخ ٦ محرم ١٣٥٠هـ / ١٣ مايو ١٩٣١م .

١٥- الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه، المجلد الثامن عشر، ص ٣٨٢ .

١٦- المصدر السابق، ص ص ٢٧٢ . ٢٧٣.

١٧- نفس المصدرالسابق،ص،ص٢٩٠، ٢٩٥ .

١٨- صحيفة أم القرى، العدد ٣٦١، بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٣١ / رجب ١٣٥٠ هـ .

١٩- الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه، المجلد الثامن عشر، ص ٣٨٢ .

٢٠- محافظ الحجاز، وثيقة رقم ١ / ١٣ / ٢ من معتمد مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها بمصر إلى مسيو مانسكى قنصل الدولة البولونية، بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٣٥٠هـ / أول أغسطس ١٩٣١م .

٢١- المصدر السابق، وثيقة رقم ١/ ١٣، من معتمد مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها بالقاهرة إلى وكيل المالية العام الشيخ عبد الله

السـليمان الحمـدان، بتـاريخ ٢٦ ربيـع أول ١٣٥٠هـ / ١٠ أغسطس ١٩٣١م .

٢٢- نفس المصدر السابق، وثيقة رقم ٦٤٦، من وكيل المالية العام إلى فوزان السابق، بتاريخ ١٨ ربيع ثان ١٣٥٠هـ .

٢٣- نفس المصدر السابق .

٢٤- المصدر السابق، وثيقة رقم ١٣/١/ ٢، من فوزان السابق إلى عبد الله السليمان الحمدان، بتاريخ ٨ جماد أول ١٣٥٠هـ / ٢٠ سبتمبر ١٩٣١م .

٢٥- المصـدر السـابق، وثيقـة ١/ ١٣/ ١، مـن الشيخ فوزان السابق إلى وزير الخارجية بمكة المكرمـة، بتـاريخ ٢٢ رجـب ١٣٥٠هـ . ٢ ديسمبر ١٩٣١م .

٢٦- المصـدر السـابق، وثيقـة رقـم ١/ ١٣/ ٢ سرى، من الشيخ فوزان إلى وزير الخارجية بمكـة المكرمـة، بتـاريخ ٢٨ جمـاد آخـر ١٣٥٠هـ / ٩ نوفمبر ١٩٣١م .

٢٧- المصدر السابق، وثيقة رقم ٣/ ١/ ١٧، من وزارة الخارجية بمكة المكرمة إلى الشيخ فوزان السـابق، بتـاريخ ٨ رجـب ١٣٥٠هـ / ١٨ نوفمبر ١٩٣١م .

٢٨- المصدر السابق، وثيقة رقم ١/ ٣/ ٢، من الشـيخ فـوزان السـابق إلـى قنصـل بولونيـا بالقـاهرة، بتـاريخ ١٦ رجـب ١٣٥٠هـ / ٢٦ نوفمبر ١٩٣١م .

٢٩- المصـدر السـابق، مـن وزارة الخارجيـة السعودية إلـى الشـيخ فـوزان السـابق، بتـاريخ ٢١ شـعبان ١٣٥١هـ / ١٩ ديسـمبر ١٩٣٢م.

٣٠- نفس المصدر السابق .

٣١- نفس المصدر السابق .

٣٢- محـافظ الحجـاز، وثيقـة رقـم ١/٣/١، مـن الشـيخ فـوزان السـابق إلـى حضـرة صـاحب السمو الملكى وزير الخارجية الأفخم، بتاريخ ٢٣ ذى القعـدة ١٣٥١هـ / ١٩ مـارس ١٩٣٢م .

٣٣- المصدر السابق .

٣٤- الملـك عبـد العزيـز آل سـعود سـيرته وفتـرة حكمـه فـى الوثـائق الأجنبيـة، المجلـد الثـامن عشر، ص ٥٥٦.

٣٥- محـافظ الحجـاز، وثيقـة رقـم ١/ ١/٣، مـن الشـيخ فـوزان السـابق إلـى صـاحب السـمو الملكى وزير الخارجية، بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٣٥١هـ / ١٩ مارس ١٩٣٢م .

٣٦- المصدر السابق .

٣٧- نفس المصدر السابق .

٣٨- نفس المصدر السابق .

٣٩-محـافظ الحجاز ،وثيقـة رقـم٢٨/١١/٢٥سـرى مـذكرة مـن صـاحب السـمو الملكـى وزيـر الخارجيـة إلـى الشـيخ فـوزان السـابق، تاريخ٢١شعبان١٣٥١هـ/١٩ديسمبر١٩٣٢م

٤٠- المصدر السابق .

٤١- المصـدر السـابق، وثيقـة رقـم ٢٥/ ١٠/ ٣، مـن صـاحب السـمو الملكـى الأميـر فيصـل

وزيـر الخارجيـة إلـى الشـيخ فـوزان السـابق، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٣٥١هـ / ١٩٣٣م.

٤٢- المصدر السابق وثيقة رقم ١ / ١٣ سرى، من الشيخ فوزان السابق إلى صاحب السمو الملكـى وزيـر الخارجيـة ' بتـاريخ ٧ محـرم ١٣٥٢هـ / مايو ١٩٣٣م .

٤٣- نفس المصدر السابق .

٤٤- محافظ الحجاز، وثيقة رقم ٢٥/ ٥/ ٨، من فؤاد حمزة إلـى الشيخ فوزان السابق، بتـاريخ ١٣ / ١ / ١٣٥٢هـ / مايو ١٩٣٣م .

٤٥- المصـدر السـابق، وثيقـة رقـم ١/ ١٣ / ٢، من الشيخ فوزان إلـى صـاحب السمو الملكـى وزير الخارجية، بتاريخ ٢٨ محرم ١٣٥٢هـ / ٢٣ مايو ١٩٣٣م.

٤٦- المصدر السابق .

٤٧- محـافظ الحجـاز، وثيقـة رقـم ١٣ / ٢ / ٧، من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل إلـى جنـاب المكـرم الابـن فيصـل رئـيس مجلـس الـوكلاء سـلمه الله، مكـة المكرمـة فـى ١٤ صفر ١٣٥٢هـ/ يونيه١٩٣٣م .

٤٨- المصدر السابق .

٤٩- المصـدر السـابق، وثيقـة رقـم ٢ / ٥ / ١٦، مـن فـؤاد حمـزة إلـى الشـيخ فـوزان السـابق، بتاريخ ١٨ ص ١٣٥٢هـ / يونيه ١٩٣٣م.

٥ المصـــدر الســـابق، وثيقـــة رقـــم ١/ ١٢ / ٢ (سرى) من الشيخ فوزان إلـى صـاحب السمو الملكـى وزيـر الخارجيـة، بتـاريخ ١٦ رمضـان ١٣٥٢هـ / ٢ يناير ١٩٣٤م .

٥٠- صدر السابق، وثيقة رقم ١ / ١٣ /٢، من الشيخ فوزان السابق إلى أمير جدة الشيخ عبد العزيـز بـن معمـر، بتـاريخ ١٥ رمضـان سـنة ١٣٥٢هـ / أول يناير ١٩٣٤م .